http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1609) السنة السابعة - الاربعاء (16) ايلول 2009

المنامة تنفي طلب تضييفها بعثيين حلا للأزمة

اجتماع سياسي رباعي في اسطنبول لتسوية الأزمة العراقية السورية

بغداد / المدى والوكالات

يعقد يوم غد الخميس في اسطنبول اجتماع سياسي رباعي يضم العراق وسوريا، فضلا عن تركيا والامين العام لجامعة الدول العربية اللذين دخلا كوسيطين لإنهاء التوتر الذي نشب بين بغداد ودمشق على خلفية تفجيرات الاربعاء الدامي، وعلى اثرها اتهم العراق قيادات بعثية في سوريا انها وراء هذه الجريمة، وطالب دمشق بتسليم البعثيين الى الحكومة العراقية لمحاكمتهم، لكن هذا الطلب تم رفضه.

واعلن الامين العام للجامعة العربية عمرو موسى انه سيشارك في «اجتماع سياسي» رباعي الخميس في اسطنبول لمتابعة المشاورات حول تسوية الازمة السورية-العراقية بعد اتهام بغداد لدمشق بإيواء المحرضين على اعتداءات ١٩ اب.

وقال موسى للصحفيين: ان الاجتماع الذي ترعاه تركيا ويعقد بحضور سوريا والعراق هدفه «تهدئة الأمور ودعم الحركة نحو الحوار بين العراق وسوريا».

والاربعاء الماضي، عقد اجتماع رباعي ضم وزيري خارجية العراق هوشيار زيباري وسوريا وليد المعلم وموسى ووزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو على هامش اجتماعات وزراء الخارجية العرب في القاهرة وتقرر عقد اجتماع ثان في تركيا لمواصلة الجهد من اجل انهاء التوتر بين دمشق وبغداد. واعلن وزير الخارجية السوري وليد المعلم بعد هذا الاجتماع: انه تم الاتفاق على وقف الحملات الاعلامية بين سوريا والعراق وتشكيل لجان امنية مشتركة والاسراع بعودة السفيرين.

ومن المقرر ان يجري الرئيس السوري بشار الاسد خلال زيارة رسمية الى انقرة اليوم الاربعاء محادثات مع نظيره التركي عبد الله غول حول عملية السلام في الشرق الاوسط، بحسب ما قال (لفرانس برس) السفير السوري في تركيا نضال قبلان، لكن قد تطرح مسألة الازمة بين بلده والعراق خلال هذا اللقاء، خاصة وان انقرة قد تبنت حل الخلافات منذ بدء الازمة.

من جهته قال المتحدث الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ: ان بغداد تفضل احتواء الموقف مع دمشق عن «طريق الحوار» مؤكدا ان الوفد الامني المشارك في اجتماع امني في انقرة سيقدم «ادلة واثباتات». واضاف المتحدث ان «للعراق رغبة في احتواء الموقف مع سوريا عن طريق الحوار، ويريد ان يعطي دورا للحوار لحل الازمات مع سوريا». وتابع: ان «وفد العراق برئاسة وكيل وزير الداخلية ويضم الوزارات الامنية سيقوم بتقديم الدلائل والاثباتات التي يملكها العراق عن تفجيرات الاربعاء الدامي».

وكان الدباغ يشير بذلك الى مقتل حوالى مئة شخص واصابة مئات اخرين بجروح في سلسلة تفجيرات استهدفت وزارتي الخارجية والمالية في ١٩ آب الماضي.

وقرر العراق بعد الاعتداءات استدعاء سفيره من سوريا التي ردت باستدعاء سفيرها من بغداد. وطلب رئيس الوزراء نوري المالكي رسميا من الامم المتحدة تشكيل لجنة تحقيق دولية في الاعتداءات.

برلمانيا، قال النائب عن جبهة التوافق نور الدين الحيالي: ان كتلته النيابية ترغب في تسوية الخلاف بين بغداد ودمشق، داعياً الحكومة إلى اتخاذ مواقف مرنة تجاه سوريا بهدف إنهاء حالة التوتر بين البلدين. وأوضح الحيالي بحسب «راديو سوا»: «لابد أن تبدي الحكومة العراقية مرونة كافية من أجل إصلاح ما أفسدته الأيام الماضية، وأن ترسل الوفود، ولا نقبل اعتداء أو التدخل من أية دولة، ولو كانت سوريا تدعم الإرهابيين فنحن نرفض هذا التدخل، وسنقاطعها لو ثبت بالدليل القاطع إنها تسهم في دعم الإرهابيين».

في حين، رفض النائب عن جبهة التوافق هاشم الطائي تدويل الأزمة مع سوريا. وقال الطائي: «المشكلة تتطلب حلا، وتدويل القضية ربما من شأنه أن يضخم المشكلة. الجانب السوري لم يطلب أكثر من إثباتات، وهذه منوطة بالقضاء وعلى الحكومة العراقية أن تقدم هذا الشيء».

وفي المقابل، حمل النائب عن كتلة الائتلاف عبد الهادي الحساني سوريا أسباب اندلاع الأزمة، وقال: «نحن لن نخلق الأزمة، وإنما خلقتها سوريا. نحن طالبنا بتسليم عناصر معينة خارجة على القانون، ولكن سوريا أبت إلا أن تأخذ البعد الإعلامي والتهجمي وغير الأخلاقي».

عربيا، نفت وزارة الخارجية البحرينية بشكل قاطع صحة الخبر الذي نشرته بعض وسائل الإعلام، بشأن تقديم المملكة اقتراحاً لتضييف القيادات البعثية المطلوبة في سورية لحل الأزمة بين بغداد ودمشق، وأكدت وزارة الخارجية في بيان لها، أن «ما نشر عار تماماً عن الصحة، وأنها معلومات لا أساس لها».

ازمة سياسية اعقبت تفجيرات الاربعاء

أوديرنو يحذر من تجاهل العراق وتحويل الأنظار صوب افغانستان

بغداد / BBC

قال الجنرال راي اوديرنو، قائد القوات الاميركية في العراق، انه يشعر بقلق من تحول تركيز الانظار تجاه افغانستان وتجاهل الاوضاع في العراق.

واشار الى ان نحو مئة وثلاثين الف جندي امريكي لا يزالون في العراق وهو ضعف عدد الجنود العاملين في افغانستان. وأكد أن القوات الأمريكية في العراق ستبقى على هذا المستوى الى ما بعد الانتخابات العامة المزمع اجراؤها في كانون الثاني العام القادم.

وأضاف اوديرنو: أن هناك دائما مخاطر من تدهور الأوضاع الأمنية في العراق، وأنه يريد إنهاء المهمة التي ابتدأها.

ويُذكر أن عدد الجنود الأمريكيين سينخفض إلى نحو ٥٠ ألف جندي في شهر ايلول من السنة المقبلة.

وقال الجنرال اوديرنو «لقد صرفنا أموالا كثيرة هنا. لقد مات هنا الكثيرون سواء كانوا أمريكيين أو بريطانيين. هناك فرصة أمامنا. من المهم التأكد من نجاحنا (في المهمة)». وتابع قائلا «يساورني القلق من إمكانية نسيان الناس ما يجري في العراق، والمهمة التي نسعى لتحقيقها هنا. لكنني واثق من أن إدارتي (الإدارة الأمريكية) تفهم أهمية العراق».

وقال الجنرال اوديرنو: إن المخاطر لا تزال قائمة رغم أن العراقيين رفضوا تنظيم القاعدة وأفراد المليشيات والعنف الطائفي والعرقي.

وأضاف القائد العسكري الأمريكي قائلا إن «المشكلة تتمثل في أن الهجمات على المدنيين لا تزال تُشن هنا في العراق. هناك هجمات على الحكومة العراقية، وكلها تحاول زعزعة الحكومة والعملية السياسية». وتابع: إن «الفساد المستشري داخل النظام العراقي – وليس فقط داخل قوات الأمن العراقية – هو ربما أكبر مشكلة تواجه العراق»، وقال: «أعتقد أن وزارتي الدفاع والداخلية ربما اتخذتا إجراءات أكثر من الوزارات الأخرى في الوقت الراهن. أنا واثق من أنهما يسيران في الاتجاه الصحيح».

مستندات جديدة تقدم إلى المحكمة ضد الحراس العاملين في شركة بلاك ووتر

نيويورك / وكالات

قالت صحيفة نيويورك تايمز: إن ممثلي مكتب المدعي العام الفيدرالي قدَّموا مستندات جديدة إلى المحكمة تشير إلى أن الحراس العاملين في شركة بلاك ووتر المكلفة بتوفير خدمات الأمن في العراق كانوا يتصرفون بطريقة استفزازية في كثير من الأحيان.

وقال جيف ماكوسلاند مستشار الشؤون العسكرية في شبكة تلفزيون «سي بي إس نيوز»: «يبدو أن تلك التصرفات تجاوزت جميع الحدود، حيث كان الحراس يطلقون نيران أسلحتهم بصورة عشوائية ويقذفون العراقيين بأي شيء يجدونه أثناء تجوالهم في المدينة في محاولة يبدو أنها تهدف إلى التحريض على العنف».

ويضع المستشار ماكوسلاند اللوم على وزارة الخارجية الأميركية التي تعاقدت مع شركة بلاك ووتر لتوفير خدمات الحراسة لموظفيها وقال: «يبدو أنه كان هناك قدر من الإهمال في الرقابة من جانب المسؤولين الذين تقدم لهم شركة بلاك ووتر خدمات الحراسة، وهم في هذه الحالة المسؤولون في وزارة الخارجية التي كان ينبغي عليها كبح جماح هذا النوع من التصرفات». ويضيف قائلا: «من الواضح أننا لاحظْنا خلال وجودنا في العراق أن الحراس يستخدمون أسلحتهم بطريقة عشوائية. وهذه مسألة كان ينبغي وضع حد لها من قِبَل الجهات التي تحصل على خدمات الأمن.»

ويتوقع ماكوسلاند حدوث تحسن في الوضع بعد اكتشاف هذه المخالفات وقال: «نأمل أن نرى قدرا أكبر من الرقابة بواسطة القوات الأميركية ووزارة الخارجية وغيرهم ممن يستعينون بخدمات هؤلاء المقاولين».

الفائدة المرتفعة في المصارف تخفض الطلب على الائتمان

بغداد / وكالات

عزا رئيس الهيئة الاستشارية في الشركة العراقية للكفالات المصرفية وديع نوري الحنظل، تراجع الطلب على الائتمان المصرفي الخاص في السوق العراقية، إلى أسعار الفائدة المرتفعة التي تتقاضاها المصارف، ما انعكس سلباً على مجمل النشاط الاستثماري للقطاع.

وأوضح الحنظل بحسب صحيفة «الحياة»: ان السبب الرئيس لفرض المصارف العراقية فوائد عالية على منح القروض، هو الأخطار الأمنية والتشريعية، التي ساهمت إلى حد كبير في معاناة المصارف لاستعادة ديونها، ما انتج تراجعاً في الطلب على الائتمان نسبته ٢٥ في المئة.

ودعا إلى تعديل قانون المصارف، خصوصاً المادة ٢٨ التي تمنع مشاركة المصارف الأهلية في مشاريع استثمارية، وشراكات في قطاعات مختلفة مثل الصناعة، مشيراً إلى ان قانون المصارف سمح بتحديد سعر الفائدة على الائتمان حيث بلغ لدى بعضها ٢٥ في المئة، لافتاً إلى ان الضمان غالباً ما يكون عقاراً، يصعب بيعه بسبب النتائج التي قد تترتب على عملية البيع خصوصاً بعد عام ٢٠٠٣. وأبدى استغرابه من ان أسماء معظم المصارف العراقية الأهلية مقرونة بكلمة الاستثمار، في حين أنها ممنوعة منه، ويقتصر نشاطها على إصدار الكفالات وخطابات الضمان ومنح القروض، الا بمعدلات مقيدة بنسبة الائتمان، قياساً إلى رأس المال والاحتياط، ما جعل معظمها يتردد في منح القروض لكي لا تتقاطع مع تعليمات البنك المركزي العراقي.

وأشار مسؤولون في المركزي العراقي إلى ان نسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق، لا تتعدى ٤ في المئة برغم ارتفاع عدد المصارف العراقية والأجنبية في العراق وزيادة رؤوس أموالها وحجم ودائعها.

العراق يطلق نداء استغاثة لإنقاذ آثاره

بغداد / رويترز

أطلق العراق نداء استغاثة لدول العالم لمساعدته في إنقاذ كنوزه الأثرية التي تعود لآلاف السنين من الدمار، بعدما تعرضت مواقع تلك الآثار لإهمال كبير بسبب الحرب والعقوبات والنهب، خاصة في السنوات الأخيرة، ويحتاج العراق إلى ملايين الدولارات لإصلاح الأضرار التي لحقت بآثاره.

وحضر مسؤولون من مصر واليونان وإيطاليا -وكل منها لديه خبرة كبيرة في إدارة الآثار- اجتماعا في بغداد لإطلاق النداء العراقي من أجل المساعدة. وقال وزير السياحة والآثار قحطان الجبوري: إن هناك حاجة ماسة إلى الدعم الدولي لاستكمال أعمال الصيانة وإعادة التأهيل والتدريب. ومن جانبه أشار مدير هيئة السياحة والآثار قيس حسين إلى أن المواقع المستهدفة للإصلاح هي مئذنة الحدباء ومدينة نمرود القديمة في الموصل ومدينة سامراء ومئذنة عانة التاريخية في محافظة الأنبار، وقدر التكلفة بالنسبة لكل موقع منها بنحو مليون دولار. كما يأتي في مقدمة قائمة المواقع الأثرية العراقية المتحف الوطني في بغداد الذي كان يوما يضم مجموعة نفيسة من القطع الأثرية قبل أن يتعرض للنهب بعد الحرب في العام ٢٠٠٣ والجنود الأميركيون واقفون لا يحركون ساكنا.

وقد عادت نحو ستة آلاف قطعة من بين زهاء ١٥ ألف قطعة سرقت -عندما انهار الأمن إثر سقوط نظام صدام – إلى نوافذ العرض بالمتحف في شباط الماضي. وتلقى العراق بعض المساعدة الدولية بالفعل، فقد أعادت إيطاليا تأهيل قاعتين في المتحف الوطني لآثار الفترتين الآشورية والإسلامية، وتبرعت الولايات المتحدة بمبالغ نقدية للمتحف، وللمساعدة أيضا في ترميم بابل التي تعرضت للنهب، واستخدمت كقاعدة عسكرية منذ عام ٢٠٠٣. ويأمل المسؤولون العراقيون أن يؤدي التحسن الكبير في الوضع الأمني إلى اجتذاب السياح الغربيين لزيارة المواقع الأثرية مثل مدينة بابل حيث حدائق بابل المعلقة الشهيرة.

ويعتبر كثير من علماء آثار العراق مهدا للحضارة الإنسانية، ويعتقد كثيرون أنه شهد مولد علامات بارزة في مسيرة التطور البشري مثل اكتشاف الزراعة والقوانين المكتوبة والعجلة، وسماه الإغريق «ميزوبوتاميا» أي بين النهرين، ويشتهر بآثاره البابلية والآشورية والإسلامية التي لا تقدر بثمن.

أزمة المياه.. خطر الجفاف ماثل أمام العيان

بغداد / وكالات

اكتسب العراق شهرته منذ القدم من نهريه العظيمين، دجلة والفرات. بلاد ما بين النهرين، أو بلاد الماءين، مصطلحان كانا يرمزان للعراق من باب ثروته المائية البيضاء، وذلك قبل عهود من اكتشاف ثروته ـ مصيبته النفطية السوداء. تغيّر كل شيء اليوم، وأصبح العراق عنواناً لعطَش أهله ولتصحّر أرضه وجفاف تربته وتلوّث ما نجا من مائه في مواجهة عجز الطبيعة وظلم الجيران وسلوك الإنسان.

لقد تمّ تناول مشكلة الجفاف والتصحر في العراق بشكل مستفيض، لكن الغالب في هذا التناول هو ما اعتادت عليه أسماع العراقيين من إبراز لمفهوم «المظلومية»، سواء من جانب الحكومة، أو اتهام الآخرين بممارستها، من دون أي مشاريع معالجات تُذكَر.

مياه دجلة والفرات وشط العرب آخذة بالانحسار، بسبب قلة الإطلاقات المائية من دول المنبع والمرور. مشكلة ليست وليدة اليوم ولا الأمس القريب، لكنّ الحلول تكاد تكون معدومة، بينما الواقع الزراعي في العراق يواصل انهياره بسبب عدم توافر إمكان استغلال الموارد المائية المتاحة، وخصوصاً عدم توافر الوقود للمضخات الزراعية، إضافة إلى الواقع المؤلم الذي يعيشه المزارعون، بين قتل وسجن وتهجير وفوضى أمنية وفساد إداري، وإلغاء الدعم الحكومي، بينما توقّف إنشاء السدود المحلية توقفاً كاملاً، رغم توافر المخصصات المالية لها.

ويعتقد الخبراء أن العراق «يفترض» أن يكون أقل الدول تأثراً بأي موجة جفاف، أو قلة أمطار، لوجود نهرين كبيرين يمران فيه، (دجلة والفرات)، إضافة إلى أنهار كثيرة أصغر منهما، مثل الزاب الكبير والزاب الصغير والخابور وديالى والوند والكارون، وغيرها، مع مساحات واسعة من المسطحات المائية كالأهوار والبحيرات، فضلاً عن مياه الآبار. لكن في ظل الأوضاع الأمنية والاقتصادية غير المستقرة، فإن خطر أزمة المياه يصبح ماثلاً للعيان، ما يهدّد بحصول كوارث إنسانية تطول المواطن العراقي وتهدد اقتصاد البلاد.

وبحسب مجلة «المياه» المتخصصة، فإن النزاع على مصادر المياه أصبح يمثّل فتيلاً يهدد بظهور صراعات محلية وإقليمية، ما يستدعي أن تأخذ المنطقة هذه المسألة بجدية، من خلال وجود تصور وبعد استراتيجيَّين، ووضع سياسات مائية موحَّدة لمواجهة تحدّيات الأمن المائي، فيما بدأت تركيا بإنشاء السدود، ولحقت بها سوريا وإيران، وبقي العراق بين متفرّج ومترقّب للكارثة.

وسبق أن وافق العراق في عام ١٩٤٧ على عقد معاهدة صداقة وحسن جوار مع تركيا، ألحقت بها ستة بروتوكولات تضمّنت تنظيم الانتفاع من مياه دجلة والفرات، وتفادي أضرار الفيضانات، وإقامة مشاريع للمحافظة على المياه، مع موافقة أنقرة على مبدأ ضرورة تزويد العراق بالمعلومات الخاصة بالمشاريع والأعمال التي تنوي القيام بتنفيذها، على نحو يوفّق بقدر الإمكان، بين مصالح البلدين. لذلك لم تظهر أي مشكلة قانونية حتى بدأت تركيا، ومن بعدها سوريا، في وضع الخطط لاستغلال مياه نهر الفرات على نحو منفرد. ففي عام ١٩٦٦، بنت تركيا سد «كيبان» الذي بلغت سعة التخزين فيه ٣٠,٥ مليار متر مكعب، ومحطة كهربائية. بدورها، بنت سوريا سدّاً كبيراً على نهر الفرات يسمح بتخزين المياه بحجم ١١,٩ مليار متر مكعب، ومحطة كهربائية، وهكذا بدأت كل من هاتين الدولتين بتنفيذ مشاريعهما واستغلال مياه الفرات من دون مراعاة لحقوق العراق المكتسبة في مياه النهر، التي قدّرها الخبراء في حينه بـ١٨ مليار متر مكعب من المياه. وقد سعت حكومة بغداد في تلك الحقبة إلى عقد مفاوضات واتفاقيات لتحديد الانتفاع من مياه النهر بين الدول الثلاث، إلا أن جميع اللقاءات والمحاولات باءت بالفشل. وفي عام ١٩٩٠، توصلت سوريا والعراق إلى توقيع اتفاقية لاقتسام مياه نهر الفرات بنسبة ٥٨ في المئة للعراق، و٤٢ في المئة لسوريا. وبالرجوع إلى البيانات المتعلقة بتصريف نهر الفرات، ومقارنتها مع حجم المطالب الاستهلاكية للدول الثلاث، ترى تركيا أنّه يستحيل تلبيتها، حيث إنّ ٨٨,٧ في المئة من إجمالي إيرادات نهر الفرات المائية تأتي من أراضيها، فيما تُسهم سوريا بنحو ١١,٥ في المئة، بينما العراق لا يُسهم بأية كمية. وكانت هذه المبررات عاملاً مساعداً وأساسياً لاستمرار السلطات التركية في حرمان العراق المياه، إذ وصلت حصته من نهر الفرات إلى ثلث الكميات التي كانت تصله قبل بناء السدود. كذلك انخفض مستوى مياه نهر دجلة الداخلة إلى العراق، من ٢٠,٩٣ مليار متر مكعب في السنة، إلى ٩,٧ مليارات مكعبة، فيما توقف نهر ديالى الذي ينبع من إيران عن الجريان نهائياً، بسبب إنشاء إيران سداً على هذا النهر، ما أدى إلى نضوب مياهه.

وضع ينطبق على نهر الكارون الذي يصب في شط العرب آتياً من الأراضي الإيرانية أيضاً. أما بحيرة السعدية، إحدى أكبر بحيرات العراق، فقد جفّت هي الأخرى إثر انحسار المياه عنها منذ عام ٢٠٠٣.

وفي نظر متخصّصين بشؤون الموارد المائية، تكمن معالجة مشكلة المياه في أمور عديدة، من أهمها سعي العراق مع الدول المتشاطئة للدخول في مفاوضات، بغية التوصل إلى اتفاق يضمن الحصص المائية لكل الأطراف طبقاً لقواعد القانون الدولي والاتفاقيات الثنائية. فالاتصالات والمباحثات الجارية مع دمشق «تنشط كل يوم». أما مع الأتراك، فهي مستمرة بغية إفهامهم أن قلة المياه في نهري دجلة والفرات سيسبب تحويل ملايين من الدونمات الزراعية إلى أراض قاحلة، ولا سيما أن تركيبة الأرض العراقية تحتاج إلى كميات كبيرة من الماء.

أما في ما يتعلق بإيران، فإنّ التعاون محصور معهم في تبادل الزيارات، وليس هناك أي تطور مائي مهم سوى ما يصدر من حين لآخر من مسؤولي الحكومة العراقية من اتهامات للسلطات الإيرانية بتلويث المياه التي تصب في شط العرب.

الجفاف يهدد الانهر الصغيرة